



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الاغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة المالية

الدورة السبعون بعد المائة

روما، 21-25 مايو/أيار 2018

آخر المعلومات عن إقفال مجمع السلع والخدمات والمسائل ذات الصلة

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Laurent Thomas

نائب المدير العام (العمليات)،

والموظف المسؤول عن إدارة الخدمات المؤسسية

الهاتف: +3906 5705 5042



FC170

MW059/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

موجز

◀ تُقدم إلى لجنة المالية معلومات عن آخر المستجدات بشأن مُجمَع السلع والخدمات في منظمة الأغذية والزراعة، وبصفة خاصة بشأن ما يلي: (1) إقفال العمليات والمنافذ الحالية في مباني المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي؛ (2) نتائج الاستعراضات التي أجراها مكتب المفتش العام بدعم من شركة استشارية خارجية؛ (3) اقتراح بشأن نموذج أعمال جديد يمكن النظر فيه لاعتماده. وتتناول هذه الوثيقة أيضاً سُبل المُضي قُدماً في التعامل مع صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين والأموال المتاحة في احتياطات مُجمَع السلع والخدمات.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

◀ يرجى من أعضاء لجنة المالية الإحاطة علماً بالتحديثات والمعلومات المقدّمة بشأن إدارة مُجمَع السلع والخدمات وعملية إقفال الكيان "التجاري" لمُجمَع السلع والخدمات والأنشطة المتصلة به والسُّبل المقترحة للمُضي قُدماً في نموذج أعمال جديد محتمل، واستخدام أموال احتياطات مُجمَع السلع والخدمات، ودعم الرعاية الاجتماعية للعاملين.

مسوّدة المشورة

◀ رحبت اللجنة بالتقرير والمعلومات المقدّمة عن مُجمَع السلع والخدمات والبنود ذات الصلة، وشجعت الإدارة على تنفيذ الترتيبات البديلة التي ستحل محله وفقاً للمبادئ التي أبرزتها الإدارة بشأن احترام قيم الأمم المتحدة، وتضييق قاعدة العملاء، والمشاركة المحدودة من المنظمة في إدارة العملية بشروط من أجل ضمان رقابة الإدارة والامتثال الكامل لاتفاق البلد المضيف. وأخذت اللجنة علماً باقتراحات استخدام احتياطات مُجمَع السلع والخدمات السابق ودعم الرعاية الاجتماعية للعاملين.

لجنة المالية - إقفال مُجمّع السلع والخدمات والمسائل ذات الصلة

1- تُقدّم هذه الوثيقة لإطلاع اللجنة على آخر المستجدات في استعراض نموذج أعمال مُجمّع السلع والخدمات وتمويل صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين بناءً على طلب لجنة المالية في دورتها السابعة والستين بعد المائة والتاسعة والستين بعد المائة.

الخلفية

2- أصدر مكتب المفتش العام تقريراً في نهاية عام 2016 بعنوان "استعراض خاص لمجمّع السلع والخدمات في المنظمة- AUD 2616". وبناءً على ذلك التقرير، أنشئت مجموعة عمل ريفية المستوى بقيادة مباشرة من نائب المدير العام (العمليات) لمعالجة المسائل المطروحة ولاقتراح حلول وخيارات للتحرك قُدماً.

3- واتخذت في سياق ذلك الاستعراض عدة قرارات رئيسية، مثل منع بيع منتجات التبغ في مباني المنظمة في نهاية مايو/أيار 2017، وعدم تجديد العقد مع شركة سانيتال، وهي مقدّم الخدمات الخارجي في مُجمّع السلع والخدمات، في نهاية يونيو/حزيران 2017. وبات من الواضح كذلك وجود عدد من دواعي القلق الخطيرة الواجب معالجتها في إدارة مُجمّع السلع والخدمات. وارتبط بعضها بمدى ملاءمة قيام منظمة تابعة للأمم المتحدة بإدارة متجر لبيع منتجات معفاة من الضرائب إدارة مباشرة لصالح موظفيها. وتعلقت بعض دواعي القلق الأخرى بالنتائج المتصلة بأداء إدارة مُجمّع السلع والخدمات وعملياته الذي يمكن أن يؤثر سلباً على المنظمة حسب ما هو مبينّ بمزيد من التفصيل أدناه. وعلاوة على ذلك، باتت مسألة الاستدامة المالية لمُجمّع السلع والخدمات تُمثّل مشكلة نظراً لتأثيرها الشديد بقرار منع منتجات التبغ، وهو ما يمكن بدوره أن يفرض التزاماً مالياً على المنظمة.

4- وبناءً على ما تقدّم، تقرّر إقفال مُجمّع السلع والخدمات. وأشرفت مجموعة عمل على عملية الإقفال تحت إشراف دقيق من نائب المدير العام (العمليات).

عملية الإقفال - آخر مستجدات الحالة

إقفال العمليات التجارية

5- أغلق مُجمّع السلع والخدمات منافذه في برنامج الأغذية العالمي والمنظمة في 30 أغسطس/آب و30 سبتمبر/أيلول 2017، على التوالي، وكان ذلك التاريخ الثاني موعداً رسمياً لإنهاء جميع العمليات التجارية لمُجمّع السلع والخدمات. واستمرت عملية الإقفال نفسها بعد ذلك التاريخ حتى عام 2018 لضمان جملة أمور شملت التخلص بطريقة منظمة من المخزونات المحدودة من السلع غير المباعة وتصفية الأصول القائمة. ولن يكون لمُجمّع السلع والخدمات وجود ككيان إلا للأغراض المحاسبية ولحين مراجعة حساباته وبياناته المالية من جانب مراجعي الحسابات الخارجيين وفقاً للأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي. وتماشياً مع الممارسة المعمول بها، ستُقدّم الحسابات والبيانات المالية المراجعة الخاصة بمجمّع السلع والخدمات إلى لجنة المالية.

6- وبفضل الرصد الدقيق والإدارة المشددة طوال عام 2017، ظلّ الوضع المالي لمجمّع السلع والخدمات إيجابياً حتى أقفلت عملياته التجارية في 30 سبتمبر/أيلول 2017. وبلغت القيمة الإجمالية للمخزونات في نهاية سبتمبر/أيلول 2017، أي بعد إقفال منافذ البيع والعمليات التجارية، أقلّ بقليل من 8 000 يورو مقابل 1.6 مليون يورو في نهاية يونيو/حزيران 2017 عندما انقضت مدة سريان الاتفاق المبرم مع شركة سانيتال. وقُدِّمت المخزونات المتبقية عند الإقفال كتبرعات لمؤسسة كاريتاس، وفقاً لمذكرة التفاهم المبرمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بين المنظمة والمؤسسة المذكورة.

7- وكانت تلك النتيجة المرضية ثمرة سلسلة من التدابير التي أُخذت لضمان الإشراف الدقيق على أنشطة مُجمّع السلع والخدمات، والخطوات المتخذة لإقفال العمليات التجارية، ومنها بصفة خاصة ما يلي:

- قرار عدم تجديد الاتفاق مع سانيتال، وهي الشركة المتعاقد معها للاضطلاع بعدد من العمليات لصالح مُجمّع السلع والخدمات (مثل صالة البيع، واللوجستيات، ووظائف أمانة الصندوق) بحيث ينتهي العقد في الموعد المحدد، وهو نهاية يونيو/حزيران 2017؛
- توزيع موظفي مُجمّع السلع والخدمات على الوحدة لضمان التغطية الكافية اللازمة لكل الوظائف الرئيسية المطلوبة ولاستمرارية عمليات صالات البيع طوال الفترة من يوليو/تموز حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2017؛
- الرصد الدقيق للمخزونات ومستويات المبيعات أسبوعياً ثم بعد ذلك يومياً، وتحديد/تنفيذ تدابير تصحيحية لكل ما يحدد من مسائل هامة (مثل هبوط مستوى المبيعات) في ما بين يوليو/تموز ونهاية سبتمبر/أيلول 2017؛
- اعتماد استراتيجية تسويقية تشمل ساعات عمل أطول، وتخفيضات جذابة لتشجيع المبيعات، والتواصل بانتظام مع جميع العملاء خلال الفترة من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول؛
- التبكير بإقفال منفذ البيع في برنامج الأغذية العالمي في ظل انخفاض مستوى المبيعات في نهاية أغسطس/آب 2017؛
- تخفيض تكاليف الموظفين بالتدرج بدءاً من مطلع سبتمبر/أيلول عن طريق إعادة توزيع موظفي مُجمّع السلع والخدمات تدريجياً داخل مقر المنظمة بالتزامن مع انخفاض مستوى الأنشطة والمبيعات.

8- وكفلت مجموعة التدابير المذكورة آنفاً سرعة تقليص حجم المخزونات إلى أقلّ مستوى، فضلاً عن حماية الوضع المالي لمجمّع السلع والخدمات والمنظمة في نهاية المطاف.

9- ووفقاً للأحكام التعاقدية والممارسات الجيدة، أُجريت عمليات جرد مفصل للمخزونات في نهاية عام 2016 وفي نهاية يونيو/حزيران 2017، أي في موعد انقضاء أجل الاتفاق المبرم مع الجهة المتعاقد معها، وهي شركة سانيتال. وحُدِّدت في هذين التاريخين المسؤولية التعاقدية عن خسائر السلع وما يقابلها من مسؤوليات مالية، والمبالغ ذات الصلة المنسوبة إلى مُجمّع السلع والخدمات أو الجهة المتعاقد معها. وأُجري جرد نهائي في أواخر سبتمبر/أيلول 2017 عند إقفال العمليات التجارية لمجمّع السلع والخدمات.

عملية الإقفال النهائي

10- عقب توقف العمليات وبعد الإقفال النهائي لعمليات الجرد، نقلت المسؤولية عن إدارة العمليات المالية المتبقية (مثل الفواتير المعلّقة وإعداد البيانات المالية) إلى شعبة الشؤون المالية في فبراير/شباط 2018 إلى جانب المسؤولية عن تصفية أصول مجّمع السلع والخدمات والمسؤولية عن إدارة أمواله.

11- وأسندت إلى إدارة الخدمات المؤسسية مهمة إجراء جرد كامل للمخزون ووضع قائمة بجميع أصول مجّمع السلع والخدمات، ومن المقرر الانتهاء في أبريل/نيسان 2018 من تصفية الأصول المناولة من خلال مبيعات الجملة.

12- وبلغ مستوى احتياطات مجّمع السلع والخدمات في نهاية عام 2017 حوالي 2 673 000 يورو. وسوف تُعالج بعض المدفوعات والتسويات التي كانت مستحقة وقت الإقفال، مثل الفواتير المعلّقة لشركة سانيتال، وتكاليف الموظفين (للمساعدة في الوظائف المتبقية، مثل إعداد البيانات المالية لمجّمع السلع والخدمات لعام 2017 لتقديمها إلى مراجعي الحسابات الخارجيين لاستعراضها) كجزء من عملية إقفال حسابات عام 2017. ويترب عن تلك المدفوعات بعض التكاليف التي ستُسجّل في الأرقام النهائية لأموال الاحتياطات، ولكنها لا تُشكّل أي خطر مالي نظراً للمستوى الحالي لاحتياطات مجّمع السلع والخدمات.

13- وأُجريت أنشطة الإقفال بالتشاور الوثيق مع مكتب المفتش العام الذي كفل صحة نتائج الجرد وأكد سلامة تدابير التصفية المتخذة.

الإشراف - الاستعراضات الخارجية والداخلية

14- جرى التعاقد في أكتوبر/تشرين الأول 2017 مع شركة استشارية خاصة لإجراء استعراض خارجي لعمليات مجّمع السلع والخدمات ولفحص مدى سلامة إدارة المجمع وممارسات عمله خلال الفترة 2014-2017.

15- وأكدت النتائج وجود نقاط ضعف رئيسية في عمليات مجّمع السلع والخدمات وثقتها مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة خلال السنوات الفائتة، لا سيما في "الاستعراض الخاص لمجّمع السلع والخدمات" (AUD 2616).

16- وأعطت جوانب القصور في إدارة عمليات مجّمع السلع والخدمات التي حددتها تلك التقارير الرقابية مؤشرات هامة بشأن نوع نموذج الإدارة الذي ينبغي أن تمنحه المنظمة الأفضل عند النظر في نموذج أعمال محتمل وترتيبات بديلة تحل محل مجّمع السلع والخدمات.

جوانب الضعف الهامة في الإدارة

17- يُشير تقرير الشركة الخارجية والاستعراض الخاص الذي أجره مكتب المفتش العام إلى جوانب ضعف هامة في عمليات مجّمع السلع والخدمات وفي إدارته خلال السنوات الأخيرة:

- **الخروج عن الغرض الأصلي:** وجَّهت إدارة مجمَّع السلع والخدمات عملياته بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي المالي وهو ما أفضى إلى زيادة في السلع الكمالية/العالية القيمة المعروضة واستمرار بيع التبغ بما يتنافى مع قيم الأمم المتحدة. وكان ذلك بمثابة انحراف عن المقصد الأصلي لمجمَّع السلع والخدمات (أي تمكين الموظفين المغتربين من الحصول على منتجات غير متاحة بسهولة في السوق المحلية) وشكَّل خطراً بمس سعة المنظمة في ما يتعلق بأخلاقيات تلك المبيعات في مبانها؛
- **الإدارة المباشرة والافتقار إلى الإجراءات التشغيلية المناسبة:** تعارضت بعض الممارسات التشغيلية الأساسية مع ممارسات العمل السليمة ولم تكن تستند في معظم الحالات إلى إجراءات مناسبة؛
- **إجراءات التوريد/الشراء** كشفت عن جوانب قصور متكررة مرتبطة بعدم إجراء تحليل مسبق للربحية وعدم دراسة السوق، وتحرير العقود رسمياً، واختيار البائعين، وتقييم البائعين، وتناوب البائعين وتركزهم؛
- **الإدارة المالية:** حدّدت عدة جوانب قصور في الإدارة المالية، بما يشمل الاحتفاظ بالدفاتر، وتسجيل البيانات، وإجراءات إدارة النقدية.
- **إجراءات إدارة الجرد:** لم تتخذ إجراءات فعالة للتخفيف من الخسائر التشغيلية وخسائر نهاية السنة (عدم وجود إجراءات داخلية وأدوات قائمة على تكنولوجيا المعلومات لإدارة المعلومات المتعلقة بخسائر المخزون/انتهاء فترة صلاحية السلع) وسُجّلت زيادة كبيرة في تلك الخسائر أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض بينما كان حجم المبيعات آخذ في التراجع؛
- **الاستعانة بمصادر خارجية:** لم تُطبَّق عملية الشراء العادية في إرساء العقد المتعلق في هذه الحالة بتقديم الخدمات اللوجستية وخدمات الجرد إلى مجمَّع السلع والخدمات. وبدلاً من ذلك، مُنح العقد لشركة النظافة التي تعاقدت معها المنظمة (سانيتال) والتي لم تكن لديها أي خبرة في هذا المجال، وذلك من خلال إدخال تعديل على عقد خدمات النظافة. ولم تُمدَّد التعديلات المتعاقبة التي أُدخلت على العقد الأوَّلِي مدة العقد فحسب، بل زادت أيضاً واجبات الجهة المتعاقد معها وأنشطتها على الرغم من عدم تجديد العقد الأصلي الخاص بخدمات النظافة.
- **عدم كفاءة الموظفين وتكاليف الإدارة:** لم يكن للموظفين المعنيين بعمليات مجمَّع السلع والخدمات، بما في ذلك الموظفون التابعون للجهة المتعاقد معها، أي خبرة سابقة في تلك العملية، ولم يقدّم لهم أي تدريب محدّد في هذا المجال. وكان عدد الموظفين الذين عينتهم المنظمة لدعم العملية، أي ستة عشر موظفاً، إلى جانب ما يصل إلى أربعة من موظفي الفئة الفنية، بالإضافة إلى الموظفين الذين قدمتهم الجهة المتعاقد معها (عشرون شخصاً تقريباً في المتوسط) والموظفين الذين قدمهم بعض متعهدي مستحضرات التجميل للأغراض الترويجية (اثان أو ثلاثة) يتجاوز كثيراً (حوالي ثلاثة أضعاف) المعايير التقنية الواجب اتباعها في عملية من ذلك القبيل.

18- ونتيجة لكل عيوب الإدارة المذكورة أعلاه، بلغت التكاليف العامة لتشغيل مجمَّع السلع والخدمات 22 في المائة تقريباً من حجم المبيعات، ولذلك لم يكن نموذج الإدارة مجدداً من الناحية الاقتصادية.

19- إدارة امتياز الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة: حدّدت جوانب قصور خطيرة متعلقة بالإعفاء المحتمل من الرسوم الجمركية عن طريق بيع السلع التي كانت تطلبها إدارة مجّمع السلع والخدمات، من خلال مركز العلامات التجارية التابع للمنظمة الذي أسندت إدارته أيضاً إلى شركة سانيتال.

20- إدارة الضوابط الأمنية: حدّدت مشاكل في إدارة كاميرات المراقبة والنطاق الذي كانت تغطيه.

21- قاعدة العملاء: تتألف قاعدة عملاء مجّمع السلع والخدمات من موظفي المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي (الموظفون والخبراء الاستشاريون) فضلاً عن موظفي منظمات الأمم المتحدة الأخرى في روما وموظفي البعثات الدبلوماسية. وبلغ عدد المسؤولين المعترف بهم الذين كان يُسمح لهم بدخول مجّمع السلع والخدمات وقت إقفاله 5 740 مسؤولاً. وبالنظر أيضاً إلى أن أفراد الأسرة المعترف بهم يمكنهم أيضاً، وفقاً للقواعد المنطبقة، دخول مجّمع السلع والخدمات، أدّى ذلك إلى ارتفاع العدد (أكثر من 11 000) من العملاء المحتملين وكذلك تدفق شاحنات الموردين باستمرار إلى مجّمع المنظمة وما يشكله ذلك من مخاطر أمنية واضحة.

المسائل الأخلاقية ومخاطر المساس بالسمعة

22- أثارت الاستعراضات الداخلية والخارجية على حد سواء بعض المسائل الجوهرية المتعلقة بالمخاطر التي تمس سمعة منظمة من منظمات الأمم المتحدة مكلفة بولاية مثل ولاية منظمة الأغذية والزراعة عندما تقوم بإدارة نشاط تجاري على شاكلة مجّمع السلع والخدمات:

- **قيم الأمم المتحدة:** أثّرت مخاوف بشأن مدى ملاءمة قيام المنظمة، وهي كيان تابع للأمم المتحدة منوط به تحقيق أهداف إنسانية وإمائية، بتشغيل نشاط تجاري لبيع مجموعة من المنتجات المعفاة من الضرائب تستأثر فيها مستحضرات التجميل، والمشروبات الكحولية، والتبغ، والسلع الكمالية، بنسبة 84 في المائة من المبيعات السنوية. وفي ضوء هذه المخاوف، ووفقاً للمعايير التي تعززها منظمة الصحة العالمية، اتخذت المنظمة قراراً في مايو/أيار 2017 بحظر بيع التبغ في مجّمع السلع والخدمات (فرض برنامج الأغذية العالمي هذا الحظر في منفذ مجّمع السلع والخدمات في عام 2015). وترتّب عن ذلك فقدان المجمع جزءاً كبيراً من إيراداته. وكان التبغ يمثل 41 في المائة من إجمالي هامش الربح وكان يدعم مبيعات السلع الأخرى التي لم تكن تحقق أي هامش ربح أو التي كانت تحقق هامشاً ضيقاً أو التي كانت تباع بخسارة. ونتيجة لذلك الحظر، لم يعد نموذج مجّمع السلع والخدمات مستداماً من المنظور التجاري والاقتصادي.
- **مخاطر السمعة:** أكد التقريران على حد سواء وجود جوانب قصور في إدارة النشاط عرضت المنظمة لمخاطر قانونية ومالية ومضرة بالسمعة. ويمكن أيضاً ملاحظة أن مجّمع السلع والخدمات لم يعد يفني بأحد المقاصد التي أنشئ من أجلها، وهو تمكين الموظفين المغتربين من الوصول إلى سلع لم يكن من الممكن الحصول عليها بسهولة من السوق المحلية (وفقاً لاتفاق المقر لعام 1951). وعلى مر السنوات، تطوّرت مجموعة السلع المعروضة في المجمع ولم يعد كثير من المنتجات يندرج ضمن تلك الفئة. ويعني أيضاً توسيع المنتجات المتاحة في السوق المحلية وعن طريق الإنترنت (الشراء الإلكتروني) أن يوسع الموظفين شراء كثير من المنتجات بسهولة من بلدانهم الأصلية بوسائل أخرى.

الترتيبات البديلة

نموذج أعمال جديد لنشاط مجمّع السلع والخدمات

المبادئ الرئيسية

23- مراعاة للاعتبارات المذكورة آنفاً، ينبغي أن تفي خيارات وضع نموذج أعمال معدّل، بالمبادئ الأربعة التالية:

- (أ) قيم الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة: إعادة تركيز فئة السلع المعروضة كي تتوافق بشكل أفضل مع قيم الأمم المتحدة وهدف إتاحة السلع الدولية. وسيجري تقليص مجموعة المنتجات المعروضة، مع وضع خطوط توجيهية واضحة بشأن المنتجات الملائمة (باستثناء التبغ)، والتركيز على السلع الدولية التي لا يمكن الحصول عليها بسهولة من السوق المحلية. ويراعي ذلك أحد المقاصد الأولية لمجمّع السلع والخدمات، وهو تمكين الموظفين المغتربين من الحصول على منتجات من بلدانهم الأصلية.
- (ب) استعراض قاعدة العملاء: في إطار هيكل مجمّع السلع والخدمات، استفاد جميع موظفي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي (فئة الخدمات العامة والفئة الفنية وما فوقها، وأفراد أسرهم المؤهلين) والخبراء الاستشاريون، وكذلك أفراد البعثات الدائمة، وموظفو منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المرخصة، من مجمّع السلع والخدمات. وفي إطار النموذج المنقّح، يُقترح ألاّ يستفيد من هذا المرفق سوى موظفي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المرخصة.
- (ج) المشاركة المحدودة من المنظمة في عمليات نموذج الأعمال الجديد/الترتيبات البديلة: سيكون للمنظمة دور محدود في تشغيل العمليات التي سيُعهد بها إلى متعهد خارجي. وسوف يكفل ذلك عدم تعرض المنظمة لأي مخاطر مالية أو قانونية متصلة بتشغيل نشاط تجاري ليس لها أي اختصاص ملائم فيه. ويقترح أن تسترشد الآلية الجديدة بالترتيبات الحالية المتبعة في توفير البنزين المعفى من الضرائب للمسؤولين المؤهلين، التي يُستعان فيها بجهة خارجية لتقديم تلك الخدمة دون أن تتحمل المنظمة أي تكلفة.
- (د) ضمان التزامات المنظمة حيال السلطات الإيطالية بما يتفق مع اتفاق المقر. وبالنظر إلى أن مجمّع السلع والخدمات قد أنشئ، على الأقل في جانب منه، كوسيلة تمارس من خلالها بشكل جماعي الحقوق الفردية لمسؤولي المنظمة في منتجات معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب، ستحتفظ المنظمة بدور إشرافي على إدارة الترتيبات البديلة لمجمّع السلع والخدمات، وستحتفظ، بصفة خاصة، بالمسؤولية العامة عن إدارة الحصص وضمان عدم منح تصاريح الدخول إليه إلاّ للأفراد المؤهلين.

السبل المقترحة للمُضي قُدماً

24- يُقترح التحرك قُدماً في إنشاء فهرس إلكتروني تستند كامل المسؤولية عن إدارته إلى متعهد خارجي يتولى توريد السلع المعفاة من الضرائب. وفي إطار هذا الخيار، يُقدّم العملاء المؤهلون طلبات شراء الأنواع المختارة من السلع إلكترونياً عن طريق الإنترنت. ويعالج ذلك الاقتراح كثيراً من الشواغل التي حددتها الإدارة والتي أشارت إليها تقارير المراجعة في ما يتصل بمجمّع السلع والخدمات، بينما يسمح أيضاً بمراقبة الاستحقاقات الممنوحة من الحكومة المضيفة. ومن شأن ذلك الخيار أن ييسّط كثيراً عمل المنظمة وسيحوّل المسؤولية المالية عن إدارة المرفق المختار وتشغيله إلى الجهة المتعاقد معها. والميزة الواضحة لهذا النموذج هو التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المالية والمضرة بالسمعة.

صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين

25- أنشئ صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين بموجب قرار صدر عن المؤتمر في عام 1953 لتمويل أنشطة من شأنها تحسين رفاه الموظفين. ويمكن استخدام هذا الصندوق - كما هو مبين في دليل التعليمات الإدارية¹، في جملة أمور تشمل تقديم مساهمات إلى الصندوق الخيري للموظفين وللخدمات الاجتماعية العامة وغيرها من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية ذات الطابع الطوعي التي يوافق عليها المدير العام بالتشاور مع الهيئتين المعترف بهما لتمثيل موظفي المنظمة.

26- واعتمد المؤتمر قرارين متعاقبين بشأن استخدام إيرادات مجمّع السلع والخدمات لتمويل صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين². وموّل هذا الصندوق تماماً من مجمّع السلع والخدمات من خلال آلية كانت تقضي في البداية بتحويل نسبة 1 في المائة من قيمة المبيعات تلقائياً إلى صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين، وبإمكانية تحويل إيرادات إلى ذلك الصندوق بعد موافقة المدير العام. وألغي تحويل نسبة 1 في المائة من قيمة المبيعات تلقائياً بالقرار 2017/19 في يوليو/تموز 2017 بينما استمرت إمكانية تحويل إيرادات متولّدة عن مجمّع السلع والخدمات.

27- ويؤثر التغيير المتوقع في نموذج أعمال مجمّع السلع والخدمات على صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين وطريقة تمويله. وفي إطار نموذج الأعمال الجديد الذي سيستعين بجهات خارجية لإدارة نشاط المجمّع، لن تتاح أي إيرادات متولّدة داخلياً، ومن البديهي ألا يكون مصدر ذلك التمويل متاحاً بعد ذلك.

28- ويمكن النظر في مصادر تمويل بديلة، مثل تطبيق هامش ربح أو فرض نسبة على بيع البنزين المعفى من الضرائب و/أو السلع المعفاة من الضرائب المشتراة في إطار نموذج الأعمال الجديد لمجمّع السلع والخدمات. غير أن التوقعات الأولية تشير إلى تحقيق مستوى مقبول من الموارد ومستوى معقول من التمويل لصندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين يتطلب مبيعات كبيرة نوعاً ما من حيث نسبتها وحجمها. وسيلزم الاستمرار في بحث الخيارات الممكنة عملياً.

¹ البند 350 من الدليل، المرفق بـ

² القرار 93/18 الصادر عن المؤتمر في دورته السابعة والعشرين (نوفمبر/تشرين الثاني) والقرار 2017/19 الصادر عن المؤتمر في دورته الأربعين (يوليو/تموز 2017)

29- وحفاظاً على روح قرارات المؤتمر التي (1) أنشأت صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين لتمويل أنشطة من شأنها تحقيق رفاه الموظفين و(2) قُضت استخدام إيرادات مجمّع السلع والخدمات لتمويل الصندوق المذكور، يُقترح استمرار تجنيب أموال احتياطات مجمّع السلع والخدمات (أي الأرباح المحتجزة وصندوق رأس المال العامل وفقاً للبيانات المالية لمجمّع السلع والخدمات) لمبادرات رعاية الموظفين، بما يشمل تغطية الخصوم المحتملة غير المتوقعة الناشئة عن الأنشطة المتصلة بالرعاية الاجتماعية للعاملين وكذلك أي استثمارات ومصرفيات مستقبلية متصلة بإنشاء ترتيبات بديلة لمجمّع السلع والخدمات.

30- ومن شأن ذلك أن يتيح فرصة لتحسين أهداف مبادرات الرعاية الاجتماعية وتحديثها، واستخدام الأموال على النحو المقرر حالياً، وكذلك، بصفة خاصة، للإشارة تحديداً إلى المبادرات التي تدعم الرعاية الاجتماعية للموظفين في المكاتب الميدانية.

31- وكما تقدّم، بلغ مستوى احتياطات صندوق مجمّع السلع والخدمات في نهاية عام 2017 حوالي 2 673 000 يورو. وستتولى وحدة الخزنة في شعبة الشؤون المالية إدارة هذا الرصيد النقدي وفقاً للخطط التوجيهية المعمول بها في إدارة استثمارات المنظمة القصيرة الأجل وباستخدام سجلات محاسبية منفصلة بشكل واضح في ما يتصل بالحسابات الاحتياطية لمجمّع السلع والخدمات.